إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها

أ. رجراج وهيبة*

مستخلص: تقوم البنوك التجارية بدور الوساطة بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، ولهذا فهي تحرص على إدارة محفظة متنوعة من الودائع، ومختلفة الآجال، وعليه فإن جوهر نشاطها يتحدد بالكيفية التي تسمح لها بالاستخدام الأمثل للموارد المالية التي بحوزتها عن طريق البحث عن أفضل السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق التوازن بين السيولة، الربحية والأمان (الملاءة) .

وتعتبر إدارة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه البنوك التجارية بصورة عامة، فانخفاضها يؤدي إلى عدم توفر السيولة لمقابلة احتياجات المودعين والدائنين، وارتفاع مستوياتها يولد مشكلة فائض السيولة بسبب افتقارها للطرق المناسبة لاستثماره وتوظيفه.

Résumé : Les banques commerciales jouent un rôle de médiateur entre les déposants qui représentent l'offre de la monnaie au sein du système bancaire, et les emprunteurs qui représentent la demande de celle-ci ,pour cela, elle tiennent à gérer un portefeuille diversifié de dépôts et à échéances différentes , et donc , leur activité de base est déterminée de la manière qui leur permettra d'utiliser pleinement les ressources financières en sa possession , et de trouver les meilleurs moyens pour atteindre ses objectifs , ce qui est , d'atteindre l'équilibre entre la liquidité, la rentabilité , et la solvabilité .

La gestion de la liquidité est l'une des questions complexes auxquelles sont confrontées les banques commerciales en général, car sa non-disponibilité privent les déposants et les créanciers de satisfaire leurs besoins, tandis qu'une forte disponibilité génère un problème d'excès de liquidité (une surliquidité) en raison de l'absence des moyens appropriés pour pouvoir l'exploiter davantage.

مقدمة:

تعرف البنوك التجارية على أنها:" أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية إجراء العمليات ذات العلاقة بالمتاجرة بالأموال إقراضا واقتراضا"، فهي مؤسسات تقوم بجمع الودائع من المدخرين، ومنح القروض توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

من هنا يظهر دور البنوك التجارية في توفير السيولة وإدارتها. فالبنوك التجارية تحتاج إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها، ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من

* أستاذة مساعدة أ، جامعة الجزائر 3.

خلال سحب ودائعهم لدى البنوك أو من خلال الاقتراض منها. وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة ، لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات الأمر الذي يؤدي بنا إلى إثارة إشكالية البحث حول: **كيفية إدارة السيولة في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها والتأثير عليها** .

وسنحاول الإحاطة بإشكالية البحث من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

I- الإطار المفاهيمي للسيولة المصرفية

II- إدارة السيولة المصرفية

III- دور البنك المركزي في تنظيم إدارة السيولة المصرفية

IV - مبادئ لجنة بازل لإدارة السيولة المصرفية

V - إشكالية فائض السيولة المصرفية في الجزائر

VI - الأساليب المتخذة لمعالجة فائض السيولة المصرفية

I- الإطار المفاهيمي للسيولة المصرفية:

سنتطرق في هذا المحور إلى استعراض مفاهيم حول السيولة، ثم التعرف على الإطار العام لنشاط البنك وأثره على السيولة، بعد ذلك نتناول مصادر السيولة والعوامل المؤثرة فيها.

1- مفاهيم حول السيولة المصرفية:

تعني السيولة في معناها المطلق "النقدية" أما في معناها الفني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر[1]. فالسيولة تعني قدرة البنك على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة ، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى البنك أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض

[1] محب خلة توفيق:الهندسة المالية، الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2011 (ص:269).

أصوله أو تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة.[2] بعبارة أخرى فان "السيولة المصرفية" أو ما يسمى بسيولة الجهاز المصرفي تعني الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات (الاستخدامات) ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها.[3]

2- الإطار العام لنشاط البنك التجاري وأثره على السيولة:

يأخذ البنك أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ويغلب على نشاطه الطابع قصير الأجل من حيث الموارد المتاحة أو من حيث استخدام هذه الموارد، وتشكل الموارد والاستخدامات جانبي الميزانية للبنك التجاري .

أ- **جانب الأصول (الاستخدامات)**: يوضح هذا الجانب أوجه الاستخدامات المختلفة لموارد البنك وهي ممثلة في ثلاث مجموعات، وهي:

* **المجموعة الأولى**: وتتمتع بأعلى درجات السيولة وتشمل على الأرصدة النقدية السائلة الموجودة لدى البنك وفروعه ولدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى والمراسلين الخارجيين (بنوك أجنبية).

* **المجموعة الثانية**: وتعد المجموعة الأهم إذ عليها تتوقف أرباح البنك وتتميز بسيولة عالية وإن كانت بدرجات متفاوتة، وتتضمن: الأوراق المالية والاستثمارات، الأوراق التجارية المخصومة، السندات الحكومية أو غير الحكومية والقروض والسلفيات.

* **المجموعة الثالثة**: وتتمثل في الأصول الأخرى وهي الأصول الثابتة التي تعبر عن ممتلكات البنك وهي الأقل درجة سيولة.

ب- جانب الخصوم: يمكن تقسيم موارد البنك التجاري إلى ثلاثة مجموعات أساسية:

***المجموعة الأولى**: تضم الموارد الذاتية للبنك، وتتكون من: رأس المال والاحتياطات .

---

[2]- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف:الإدارة الحديثة في البنوك التجارية .الدار الجامعية الإسكندرية 2003-2004 (ص:94).

[3]- محب خلة توفيق:مرجع سبق ذكره، (ص:273).

* **المجموعة الثانية**: وتضم الموارد غير الذاتية للبنك التجاري، وتتكون من الودائع بأنواعها وتعد المصدر الرئيسي لمكونات موارد البنك.

* **المجموعة الثالثة**: وتضم التزامات البنك التجاري تجاه البنوك الأخرى والمراسلين في الخارج. وأيضا القروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى.

وتتمثل الوظائف الأساسية للبنوك التجارية فيما يلي:[4]:

- فتح الحسابات وقبول الودائع بأنواعها
- تقديم أو منح القروض والتسهيلات
- خصم الأوراق التجارية (الكمبيالات وسندات الخزينة)
- بيع و شراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات)
- تمويل التجارة الخارجية
- عمليات الصرف لصالح الزبائن
- المشورة والإدارة المالية والهندسة المالية وجميع الخدمات التي تسهل إنشاء المؤسسات و تنميتها.

3- مصادر السيولة والعوامل المؤثرة فيها :

تحتفظ البنوك التجارية بالسيولة لمواجهة الطلب على الودائع بأنواعها وتجنب اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل أو الاقتراض من البنوك الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى لاستغلال فرص الاستثمار باعتبار البنوك أحد المؤسسات التجارية التي تسعى بمجملها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن .

أ- مصادر السيولة:

غالبا ما يتم التمييز بين مكونين للسيولة المصرفية هما: السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية. وتتمثل السيولة الحاضرة في الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك، وهو مجموع ما يوجد بحوزته من نقد سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية والودائع النقدية لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) بالإضافة إلى الشيكات تحت التحصيل التي

[4] - محب خلة توفيق:مرجع سابق (ص.ص :252-253).

يقدمها الزبائن والودائع لدى البنوك الأخرى. أما السيولة شبه النقدية فهي الموجودات التي تدر عائدا للبنك ويمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة، وتتكون من الأصول التي يمكن بيعها أو رهنها مثل: سندات الحكومة، الأوراق التجارية المخصومة (الكمبيالة، السند لأمر...).ويمكن أن تحصل البنوك التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزامات عليها. فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال:[5]

- تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها، وتحصيل البنوك لاستثماراتها التي انتهت آجالها.

- بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية مثل: بيع الأسهم والسندات والقروض السندية.

أما على جانب الخصوم فيتم ذلك من خلال تنمية الودائع.

ب-العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية :

هناك أربع عوامل تؤثر في خفض أو زيادة السيولة المصرفية، وهي:[6]

- عمليات الإيداع والسحب على الودائع.
- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك.
- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية.
- رصيد رأس المال الممتلك.

II- إدارة السيولة المصرفية:

تعني إدارة السيولة المصرفية معرفة احتياجات البنك من النقد والأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات، وتعبر هذه الاحتياجات عن كمية السيولة الواجب الاحتفاظ

[5]- عبد الغفار حنفي، عبد السلام ابوقحف :الإدارة الحديثة في البنوك التجارية .مرجع سابق (ص :95).

[6]- محب خلة توفيق:مرجع سابق (ص.ص : 238-239).

بها والتي تعتبر أحد المشكلات الأساسية التي تستحوذ على الاهتمام في الجهاز المصرفي، ويرجع ذلك إلى أن:[7]

* زيادة السيولة المحتفظ بها نتيجة عدم توظيف تلك الأموال السائلة الزائدة. إضافة إلى تراجع البنك عن أداء دوره في الاقتصاد الوطني لعدم تمويله لمشاريع واجبة التمويل مقابل احتفاظه بالسيولة الزائدة غير الموظفة.

* نقص السيولة تعني انهيار البنك وعجزه على الوفاء بودائع عملائه. ولمعرفة كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها سوف نتطرق إلى معايير قياسها والنظريات الأساسية التي من شأنها إدارتها بما يسمح بالتوفيق بين السيولة والربحية والأمان.

1- معايير قياس السيولة المصرفية:

من الضروري أن يهتم البنك بمراقبة مستويات وأحجام السيولة لديه حتى يتجنب الوقوع في وضعية عجز أو مخالفة التشريعات التي تفرضها هيئات مراقبة نشاط البنوك حول مستويات السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) أو في خزينة البنك التجاري. ومن أهم المعايير المستخدمة لقياس سيولة البنك التجاري فيما يلي:[8]

* **نسبة الاحتياطي القانوني**: تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي بدون فوائد وبنسبة معينة مما لديها من ودائع، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة اجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى}} \times 100$$

[7]- اضاءات مالية ومصرفية نشرة توعوية: يصدرها معهد الدراسات المصرفية ،الكويت السلسة الخامسة .العدد 02، سبتمبر 2012. www.edaat.com

[8]- محب خلة توفيق: مرجع سابق (ص:270).

* **نسبة الرصيد النقدي**: وتمثل هذه النسبة العلاقة بين ما يملكه البنك من موارد نقدية ومجموع التزاماته اتجاه الغير. ويتم حساب هذه النسبة لمعرفة سيولة البنك الفعلية وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقود في خزانة البنك + سيولة أخرى}}{\text{مجموع الودائع + الالتزامات الأخرى}} \times \mathbf{100}$$

* نسبة السيولة العامة: ويعتبر هذا المعيار أكثر دلالة على سيولة البنك الفعلية، وتقيس هذه النسبة مدى قدرة السيولة الحاضرة (الاحتياطات الأولية) والسيولة شبه النقدية (الاحتياطات الثانوية) على الوفاء بالالتزامات المستحقة على البنوك في تاريخ استحقاقها ودون خسارة في القيمة، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية}}{\text{مجموع الودائع + الالتزامات الأخرى}} \times 100$$

* **السيولة الإضافية**: تحرص البنوك على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة. وهذا بغرض تدعيم ثقة الغير بها، وتقدر هذه النسبة حسب ما تراه مناسبا لها.

* **نسبة السيولة الحاضرة**: تستخدم للتعبير عن مدى كفاية السيولة الحاضرة في مقابلة الاحتياجات العاجلة المترتبة عن طلبات السحب من الودائع، وتحسب كما يلي:

$$\textbf{نسبة السيولة الحاضرة} = \frac{\text{النقدية بالصندوق}}{\text{الودائع تحت الطلب}} \times \mathbf{100}$$

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب وإن كانت طريقة حسابها متعارف عليها، فإن نسبها المعيارية تبقى غير محدودة بشكل يسمح بإتباعها في مختلف الاقتصاديات. وعلى هذا الأساس، تنفرد كل هيئة رقابية بتحديد النسبة التي تراها مناسبة تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية التي يمليها الوضع الراهن للبلد.

2- النظريات المعتمدة لإدارة السيولة المصرفية :

من الناحية التطبيقية لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث من الملاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموع النظريات المعروفة في إدارة السيولة:[9]

أ- نظرية القرض التجاري: وتقوم على أساس أن سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة.

ب- نظرية إدارة الخصوم: على أساسها باستطاعة البنك التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة طلبات المودعين.

ج- نظرية إدارة الأصول: وتقوم على أساس إمكانية محافظة البنوك التجارية على سيولتها من خلال احتفاظها بأصول يمكن بيعها لبنوك أخرى أو لمستثمرين آخرين نقدا.

د- نظرية الدخل المتوقع: من خلالها النمو الكبير في حجم القروض قصيرة الأجل يوفر سيولة تتزامن ومواعيد استحقاق هده القروض.

مما سبق يمكن القول السيولة لدى البنك لا يمكن الاستدلال من خلال حجمها على كفايتها أو قلتها، فالأمر متوقف إلى حد ما على طريقة إدارة هذه السيولة بالأسلوب الذي يحقق لها التوازن بين السيولة والمردودية (الربحية) والأمان .

3- مخاطر السيولة المصرفية:

يمثل كل من السيولة والربحية والأمان الأهداف الإستراتيجية التي يسعى أي بنك إلى تحقيقها. إلا أن تحقيق البنك لأي هدف منها وتركيزه عليه قد يكون على حساب تحقيقه للهدف الآخر، فقد يتعارض موقف السيولة مع هدف تعظيم الربح. كما قد يتعارض هدف تعظيم الربح مع ضرورة توفير الأمان الكافي للبنك، حيث غالبا ما ترتبط الأرباح الكبيرة بمخاطر عالية. فالسيولة ضرورية لتفادي خطر الإفلاس

[9]- ضياء مجيد الموسوي: اقتصاد النقود والبنوك ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية 2005(ص.ص : 296-297).

والتصفية، والربحية ضرورية لأية مؤسسة تجارية لنموها واستمرارها وبقائها . ويقصد **بالربحية**، صافي الربح المصرفي وهو الفرق بين إيرادات البنك ونفقاته، ويأتي نتيجة لقيام البنك بالنشاط المصرفي خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة و تزداد الربحية بزيادة الخدمات الجيدة المقدمة من طرف البنك التجاري والأوعية الادخارية المبتكرة وأساليب أداء الخدمة وزيادة أنشطته. كما يقصد **بالأمان** الملاءة المصرفية، أو ما يعرف حديثا بكفاية رأس المال: وهو مرتبط بتراكم رأس المال في البنك التجاري الذي يهدف أساسا إلى تعظيم الربح، الأمر الذي يتطلب أن تزداد معه معدلات الأمان لامتصاص المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وحدات الجهاز المصرفي.[10]

III- دور البنك المركزي في تنظيم إدارة السيولة المصرفية :

يعتبر البنك المركزي أهم المؤسسات الاقتصادية في أي دولة، وهو الأداة الفعالة التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية وخصوصا السياسة النقدية من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الوطني. كما يعتبر منظم السياسة الائتمانية والمحافظ على الاستقرار في السياسة النقدية.[11] وفيما يلي نتناول وظائف ومهام البنك المركزي ودوره في إدارة السيولة المصرفية من خلال تسيير السياسة النقدية.

1- وظائف ومهام البنك المركزي:

يعرَف البنك المركزي بأنه المؤسسة النقدية التي تقع على قمة الهرم المصرفي في الدولة يقوم بمهمة إصدار النقود وممارسة السياسة النقدية بغرض المحافظة على الاستقرار النقدي، إضافة إلى الإشراف الفني على البنوك التجارية العاملة في البلد. وفكرة جاء إنشاء البنوك المركزية مقصدها التحكم في عرض النقد وتنظيم إصدارها.

[10]- إضاءات مالية ومصرفية :مرجع سابق.

[11]- عادل احمد حشيش: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، المبادئ الحاكمة لاقتصاد النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، سوريا 2004 (ص:212).

وتقوم البنوك المركزية في الأنظمة النقدية الحديثة بالوظائف التالية: إصدار النقود، الرقابة على الائتمان، مستشار ووكيل مالي للحكومة، بنك البنوك، إدارة النقد الأجنبي، المقرض الأخير للبنوك التجارية.

2- دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية :

تعرَف السياسة النقدية على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد". وبتعبير آخر هي " مجموعة الأدوات التي من خلالها تتمكن السلطة النقدية من التأثير على الأوضاع النقدية والاقتصادية في الدولة بما ينسجم والأهداف الاقتصادية العامة.[12]وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي والذي يتحقق من خلال التوازن بين التدفق النقدي والسلعي.ولتحقيق ذلك هناك ثلاث متطلبات يراقبها البنك المركزي وتحددها التشريعات المصرفية وهي: نسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة السيولة القانونية، والسيولة النقدية التي يستلزمها التشغيل اليومي للعمل المصرفي وذلك لإدارة الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلة بالقدر الذي يسمح بتحقيق أقصى أرباح ممكنة.

وتتحدد نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية وفقا للدراسات التي يجريها البنك المركزي في اطار ما تستهدفه السياسة النقدية المتبعة سواء كانت توسعية أو انكماشية حسب متطلبات المرحلة. ويستعمل البنك المركزي بصفته المسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة والحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

[12]- سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني : النقود والبنوك والمصارف المركزية –دار اليازوري العلمية ،عمان –الأردن . 2010 (ص:137).

3- تأثير أدوات السياسة النقدية على السيولة المصرفية :

يقوم البنك المركزي بفرض رقابة على النشاط المصرفي وتوجيهه من خلال التأثير على كمية ونوعية الائتمان المصرفي وكذلك التأثير في عرض النقد، وتستخدم السلطة النقدية (البنك المركزي) أدوات كمية ونوعية لتحقيق ذلك، وهي:[13]

الأدوات الكمية: وتستهدف التحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك لمختلف القطاعات الاقتصادية والتأثير في كميته بالزيادة أو التخفيض للتأثير في عرض النقد عن طريق استخدام البنك المركزي لواحدة أو أكثر من الأدوات التالية: تغيير سعر الخصم وإعادة الخصم، بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في السوق المفتوحة، تغيير نسبة السيولة النقدية (نسبة الاحتياطي القانوني).

تعتبر سياسة معدل الاحتياطي القانوني من أكثر الأدوات الكمية الفعالة للبنك المركزي، خاصة في الدول النامية أين يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام أسواق النقد أو المال. كما أن سياسة معدل إعادة الخصم محدودة الأثر لضيق أسواق الخصم (محدودية التعامل بالأوراق التجارية وغيرها) في هذه الدول.

الأدوات النوعية: تستهدف الأدوات الكمية التحكم في حجم الائتمان، بينما الأدوات النوعية تستهدف تنظيم الائتمان أو التوسع في منحه لقطاعات اقتصادية معينة على حساب قطاعات اقتصادية أقل أهمية. فالأدوات النوعية تؤثر مباشرة على حجم التمويل الكلي وتوظيف الأموال واستثمارها، فهي أدوات تتصف بالشمولية إذ تتدخل السلطة النقدية في القطاعات ككل، وهي:[14] تنظيم القروض الاستهلاكية، تحديد السقوف التمويلية، تخصيص التمويل، والإقناع الأدبي.

---

[13]- سيرين سميح: السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير 2009. الجامعة الإسلامية، كلية التجارة ،غزة (ص.ص66.65).

[14]- محمد حسين الوادي: النقود والمصارف، دار المسيرة.عمان الأردن، الطبعة (1) 2010.(ص.ص167-168).

VI- مبادئ بازل لإدارة السيولة المصرفية :

بهدف تطوير أنظمة مصرفية قوية وسليمة وضعت اللجنة العليا للرقابة المتفرعة عن بنك التسويات الدولي "Bis"، ومقره مدينة " بازل" السويسرية، اتفاقية بازل I ثم أعقبتها اتفاقية بازل II فاتفاقية بازل III. وتعتبر معايير بازل خطوة في اتجاه تحسين سياسات الوقاية من المخاطر لدى المصارف وتحسين إدارة رأس المال، وتعزيز ركائز الاستقرار المصرفي وتطوير استخدام أدوات مالية جديدة في هذا القطاع. وعرفت بمقررات لجنة بازل وتعرف بالقواعد الاحترازية أو معايير وقواعد الحذر، والتي حددت في التعليمة 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994. وفيما يلي نتعرف على مضمون معايير وقواعد الحذر المنظمة للنشاط المصرفي والدور الرقابي لبنك الجزائر وأهم المبادئ التي أصدرتها لجنة بازل لإدارة السيولة .

1- القواعد والمعايير الاحترازية المطبقة على البنوك :

لقد خول القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض مجلس النقد والقرض صلاحيات كسلطة نقدية اصدار مختلف الأحكام والتنظيمات المصرفية تتعلق بنسب ومعايير الواجب احترامها من قبل البنوك و المؤسسات المالية والمستوحاة من اتفاق لجنة بازل. حيث قدمت هذه الجنة أولى توصياتها بشأن كفاية رأس المال، والذي عرف باتفاق بازل I في يوليو 1988 حيث وضعت نسبة تربط رأس مال البنك إلى إجمالي أصوله حسب درجات مخاطرها وبطريقة مرجحة. ونصت على أن تكون هذه النسبة أكبر أو تساوي 8% مع إعطاء فترة مرحلية للتطبيق نهايتها في آخر عام 1992 ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا.[15] أما بالنسبة لاتفاق بازل II والذي حافظ على نسبة كفاية رأس المال (معدل الملاءة المصرفي) مع احتساب مخاطر التشغيل والسوق والائتمان، فقد تأخر تطبيقه إلى نهاية سنة 2005 .

[15]- بلعزوز بن علي :محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر الطبعة (2) 2006 (ص:112).

أما اتفاق بازل (III) فتتضمن إدخال تعديلات في معيار كفاية رأس المال، إلى جانب معايير السيولة ومعيار جديد لنسبة الرفع المالي، فضلا عن أخرى تتعلق بتعزيز إدارة المخاطر ومعايير الحوكمة حيث تم رفع نسبة كفاية رأس المال إلى 10,5% على أن يتم تطبيقه في الفترة **2013- 2019**.

2- الدور الرقابي لبنك الجزائر :

يعتبر البنك المركزي رقيبا على أنشطة القطاع المصرفي حتى لا تتعرض البنوك للمخاطر بمختلف أنواعها. وتهدف رقابة البنك المركزي إلى التأكد من التزام البنوك في أعمالها بأحكامه وتعليماته والتأكد من سلامة مراكزها المالية والائتمانية للمحافظة على حقوق المودعين والدائنين للبنك.[16] كما يمارس البنك المركزي رقابته بواسطة أجهزة فنية متخصصة وبوسائل وأدوات مختلفة من خلال الإطلاع على الوثائق وفحص التقارير والبيانات والإحصائيات التي ترفعها وحدات الجهاز المصرفي عن طريق إرسال مندوبية التفتيش إلى البنوك بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفية التي تتبعها هذه الأخيرة على كافة دفاتر وسجلات البنوك . وسعيا إلى تدعيم سياسته الاحترازية داخل القطاع المصرفي، فإن البنك المركزي يركز على دور بعض الهيئات والوكالات والأنظمة الخاصة التي يعمد على إنشائها على غرار هيئة تأمين الودائع، مركزية المخاطر ونظام الإنذار المبكر بالأزمات، كما يمارس دوره كملجأ أخير لمعالجة مشاكل السيولة للبنوك.

3- مبادئ لجنة بازل لإدارة السيولة :

تقوم المعايير الجديدة لبازل على الدعائم الثلاثة: كفاية رأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق. والالتزام بهذه المعايير أو المقررات يتطلب إصلاح التسيير الاحترازي لقطاع البنوك بما في ذلك تطوير أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك وإدارة المخاطر، ومحاولة تكييفها مع مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة لتعزيز

[16]- سليمان ناصر: النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة الاقتصاد، .العدد00. ديسمبر 2006، الجزائر، (ص 21).

الآليات الرقابية والإشرافية على القطاع المصرفي ككل. ولقد أصدرت لجنة بازل كمبادئ وأفضل الممارسات لإدارة السيولة هي:[17]

أ- تطوير هيكل لإدارة السيولة من خلال وجود إستراتيجية لدى البنك لمتابعة السيولة، والإطلاع الأطراف ذات العلاقة بهذه الإستراتيجية

ب- قياس ومراقبة الحاجات التمويلية الصافية من خلال تحليل سيولة البنك عن طريق وضع سيناريوهات مختلفة (اختبارات الأوضاع الضاغطة).

ج- إدارة طرق الوصول إلى السوق من خلال مراجعة الجهود المتبادلة وبشكل منتظم للمحافظة على استمرارية العلاقة مع أصحاب الحسابات، وذلك من أجل التنويع المرغوب في مصادر الحصول على الأموال والقدرة على بيع الأصول .

د- التخطيط للطوارئ من خلال وضع خطة لمواجهة الأزمات المتعلقة بسيولة البنك ووضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع أي عجز في الظروف غير العادية الطارئة .

هـ- إدارة سيولة العملات الأجنبية من خلال وضع نظام لقياس ومراقبة مراكز السيولة للعملات الأجنبية الرئيسية.

و- وضع ضوابط رقابية على إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع نظام رقابة فعال لمراقبة نظام إدارة مخاطر السيولة.

ي- دور الإفصاح في تحسين السيولة من خلال التأكد من الإفصاح عن السيولة ومدى تأثيرها على الرأي العام وملائمتها المالية.

V- إشكالية فائض السيولة المصرفية في الجزائر :

يؤدي غياب التوازن بين موارد واستخدامات البنك إلى ظهور اختلال يتمثل في فائض آو عجز في السيولة. فقد يكون هذا الاختلال ظرفي أو موسمي فلا يشكل خطورة

[17]- بلعزوز بن علي: دور القواعد الاحترازية في تفعيل الدور الرقابي لبنك الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية –العدد 01-،2009.(ص:80).

كبيرة، أما في حالة الجهاز البنكي الجزائري فقد تواصل ارتفاع الفائض المسجل في السيولة البنكية منذ سنة 2001، مما يدل على وجود خلل هيكلي يستدعي البحث عن أسبابه ومصادره وإيجاد حلول له.

لقد عرف القطاع المصرفي تحسنا متواصلا في ظرف يتميز بفائض في السيولة على مستوى السوق النقدية وادخارات مالية متزايدة ،مما ساهم في تعزيز الاستقرار المالي. هذا الارتفاع في مستوى السيولة المصرفية يفوت على البنوك فرصة تحقيق أرباح وتوظيف واستثمار تلك الأموال السائلة من جهة، وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات تحفيز الاقتصاد الوطني. وتعود أسباب فائض السيولة المصرفية إلى:[18]

- نمو الودائع البنكية لاسيما منها ودائع المؤسسات التي تنشط في قطاع المحروقات. فقد عرف نشاط البنوك في تجميع الودائع نموا متواصلا حيث انتقل مجموع الودائع البنكية (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل لمجموع البنوك عمومية وخاصة) من 1441.8 مليار دج سنة 2000 إلى 2573 مليار دج سنة 2003، ما يعني ارتفاعا بنسبة 56 % خلال ثلاث سنوات، ليصل إلى 3852.3 مليار دج سنة 2006 ليستمر في الارتفاع إلى 6690 مليار دج نهاية سنة 2012 و7229.9 مليار دج نهاية سنة 2013، وترتكز اغلبها في البنوك العمومية. [19] ونشير أنه لم يكن لارتفاع الودائع لدى البنوك أن يتسبب في ظهور فائض في السيولة المصرفية لو أنها كانت تستخدم وتوظف بطريقة عقلانية. فقد ارتفع مستوى القروض الموجهة للاقتصاد من 993.7 مليار دج سنة 2000 إلى 1904.1 مليار دج سنة 2006 ليصل إلى 4287.1 مليار دج نهاية سنة 2012 و5153.8 مليار دج نهاية سنة 2013.

- استكمال مسار التطهير المالي لمحافظ البنوك العمومية التي شرعت فيه الخزينة العمومية وبصفة خاصة بعد تحسن مواردها المالية منذ سنة 2000 نظرا لارتفاع

[18]– و.أ.ج.محافظ بنك الجزائر :الوضعية المالية الخارجية للجزائر تدعمت من خلال السداسي الأول 2012/10/30 على الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية.

[19]– تقرير بنك الجزائر:الاتجاهات المالية والنقدية: 2013/06/11، www.Bank-of-algeria.dz .

احتياطات الصرف، حيث ارتفعت من 182.22 مليار دولار سنة 2011 إلى 188 مليار دولار سنة 2012 لتستقر عند 189.76 مليار دولار نهاية الربع الأول من سنة 2013.

- النمو في حجم القروض البنكية الموجهة للاقتصاد يدل على عودة البنوك لنشاط منح القروض، لكن تبقى هذه الأرقام غير كافية بالنظر إلى التطور المعتبر للادخار الداخلي الذي تجاوز حجم الاستثمار، حيث يفوق حجم الودائع البنكية بكثير حجم القروض الموجهة للاقتصاد. لذا يتطلب منها أن تقوم بتوظيف الأموال القابلة للإقراض في قنوات استثمارية بدل التركيز على القروض التجارية ومنها قروض الاستيراد. ويبين الجدول التالي الفرق بين موارد البنوك واستخداماتها الذي يعكس فائض السيولة المصرفية .

الجدول رقم (01): تطور فائض الودائع البنكية على القروض البنكية خلال الفترة 2000 – 2013

السنوات	مجموع الودائع (D)	مجموع القروض (C)	الفرق (D-C)
2000	1444.8	993.7	448.1
2001	1896.3	1078.4	817.9
2002	2236.8	1266.8	970
2003	2573	1380.2	1192.8
2004	2863.7	1534.3	1329.4
2005	2336.3	1778.9	1457.7
2006	3852.3	1904.1	1948.2
2007	4710.1	2203.7	2506.4
2008	5415.9	2614.1	2801.8
2009	5349.3	3086.5	2262.8
2010	6064.2	3268.1	2796.1
2011	6553.1	4287.1	2826.6
2012	6690	4287.1	2402.9
2013	7229.9	5153.8	2076.1

المصدر:

- Evaluation Economique et monétaire en Algérie, Rapport banque d'Algérie 2000-2011
- بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر (بالنسبة لسنة 2012 و2013) www.Bank-of-algeria.dz

لقد شدد ممثل صندوق النقد الدولي (مسؤول مصلحة الأسواق النقدية والمالية) على أن الفائض في السيولة النقدية لدى البنوك لا يعني أنها سليمة، بل أن هنالك مشكل في فعالية سياسة القروض. وأضاف بان وجود فائض في السيولة يعني أن البنوك لا تقدم الكثير للاقتصاد.[20] وما يدل على ضعف الوساطة البنكية أن الموارد المجمَعة لدى الجهاز المصرفي المتمثلة في الودائع بجميع أنواعها تعادل تقريبا ضعف الاستخدامات المتمثلة في القروض في اغلب السنوات ما يعبر عن الإفراط الكبير في السيولة. كما أن جانب الاستخدامات يعبر عن عدم استغلال هذه الموارد فيما يستدعي العمل على وضع سياسة تساهم في جمع الموارد واستخدامها في الوقت نفسه.

IV - الأساليب المتخذة لامتصاص فائض السيولة المصرفية :

أقر الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض عدد من الآليات التي تهدف إلى التحكم في التوسع النقدي للبنوك التجارية وهي:

- ❖ التحكم في تطور المؤشرات النقدية .
- ❖ التحكم في النشاط الاقراضي للبنوك .
- ❖ التحكم في السيولة المصرفية .

بعد أن كان بنك الجزائر يتدخل من خلال أدوات السياسة النقدية المباشرة من اجل التحكم في معدلات التضخم، وبعد أن كان مصدر توفير السيولة للبنوك بإعادة تمويلها وذلك إلى غاية سنة 2000 ، فانه إبتداءا من سنة 2001 أصبح مهتما بتطوير الموجودات الخارجية الناجم عن الوضعية الايجابية لميزان المدفوعات والتي تعود إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية. وعليه تم إيجاد الأدوات التالية :

1- أداة الاحتياطي الإجباري : تؤدي آلية الاحتياطي الإجباري دورا مهما في التحكم في السيولة المصرفية من خلال تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك

[20]- و.أ.ج بن خالفة عبد الرحمان ،خبير اقتصادي ،مداخلة في مقال امتصاص فائض السيولة: بنك الجزائر يرفع نسبة الحد الأدنى المطلوب لاحتياطات البنوك 2013/05/05 ... : sur le site www.ennaharonline.com/ar/algeria-news.

التجارية في حساب لدى البنك المركزي وتعتمد آليتها على رفع نسبة الاحتياطي في الحالات التي يريد فيها البنك المركزي تقليص العرض النقدي حيث تم رفعه من 4.24% سنة 2001 إلى 6.5% سنة 2007 ليصل إلى 12 % من الوعاء الذي على أساسه يتم احتساب الاحتياطي القانوني.[21]

2- أداة استرجاع السيولة :تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثتها كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت حيز التنفيذ منذ شهر افريل سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على استدعاء بنك الجزائر، البنوك التجارية التي لديها سيولة فائضة من خلال الإعلان عن مناقصة ويتم اعتبارها توظيف على بياض بمعدل فائدة ثابت أو متغير وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة لتنتقل من 400 مليار دج سنة 2004، إلى 1100 مليار دج منتصف جوان 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية التي قدرت ب1906 مليار دج في شهر جوان 2012 و2188 مليار دج في شهر ديسمبر 2012 لتنخفض إلى 1852 مليار دج في شهر مارس 2013 نظرا لوجود آلية أخرى شرع في تطبيقها منذ سنة 2012 وهي أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة.

3- أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة :جاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي إبتداءا من سنة 2005، وتعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر وذلك في شكل عملية على بياض ،تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر. وقد حدد مجلس النقد والقرض تسهيلة الوديعة بنسبة 0.25 % من مجموع الودائع المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر 2012 على أن يتم إيداع قيمة هذه النسبة في صندوق

[21]- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة المستقبل ، العدد21، 2013، (ص 33).

ضمان الودائع البنكية في اجل أقصاه 15 ديسمبر 2013 . ولقد اكتملت تشكيلة الأدوات غيرا لمباشرة في إطار تنفيذ السياسة النقدية كما يلي:[22]

- احتياطي إجباري من 6.5 % سنة 2007 إلى 11% سنة 2012 ،ليصل إلى 12% إبتداءا من 15 ماي 2013.

- استرجاع السيولة ل 3 أشهر و 7 أيام سنة 2007 ،حددت المناقصة لستة (06) أشهر كأقصى تقدير عوض ثلاثة أشهر وبنسبة فائدة أكثر تحفيزا.

- تسهيلة الودائع التي حددت ب0.25 % من مجموع الودائع البنكية المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر 2012.

وقد ساهمت الأدوات الثلاثة السابقة الذكر في امتصاص فائض السيولة وفق التوزيع الأتي:

الجدول رقم (2): نسب امتصاص السيولة بحسب كل نوع من الأدوات (2005 – 2009)

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
- استرجاع السيولة	67.04	40.33	59.29	38.29	44.95
- تسهيلة الوديعة	07.04	40.94	26.04	49.21	41.76
- الاحتياطي الإجباري	25.55	18.73	14.67	12.14	13.29

المصدر: Evaluation Economique et monétaire en Algérie. Rapport banque d'Algérie 2006,2008 et 2009

من خلال البيانات المبينة بالجدول، يظهر أن الاستعمال المنتظم لآليات استرجاع السيولة وتسهيلة الودائع المغلة للفائدة والاحتياطي الإجباري في إدارة السياسة النقدية يبين الأولوية التي يمنحها بنك الجزائر لتحسين ضبط السيولة البنكية مع مراعاة خصائص كل مرحلة وتطور السوق.

[22] -Instruction n°02-2013 du 23 avril 2013 relative au régime des réserves obligatoires.

من خلال ما سبق، فان التنسيق بين الأدوات الثلاث للسياسة النقدية مكن بنك الجزائر من ممارسة سياسة نقدية خلال الفترة 2001-2009، تهدف إلى التحكم في الفائض الهيكلي للسيولة المصرفية خاصة وانه تم تعزيز الاحتياطي الإجباري كأداة تقليدية للسياسة النقدية بدءا من سنة 2001 ثم في سنة 2005. وبداية من سنة 2006 تم اعتماد آلية استرجاع السيولة وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة اللتين قد مكنتا السلطات النقدية إلى أبعد حد من سحب المبالغ الفائضة من السيولة المصرفية. حيث كان يقدر فائض السيولة المصرفية حسب احصائيات بنك الجزائر ب 99. 2692 مليار دج نهاية سنة 2013 مقابل 2. 2876 مليار دج نهاية سنة 2012، وتم امتصاص ما قيمته 1350 مليار دج نهاية ديسمبر 2013 مقابل 1906,24 مليار دج نهاية ديسمبر2012 من خلال آلية استرجاع السيولة . في حين تم امتصاص 479,90 مليار دج نهاية ديسمبر 2013 مقابل 838,08 مليار دج نهاية ديسمبر 2012 من خلال آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة.

خاتمة:

إن إدارة السيولة المصرفية والتحكم فيها من أهداف السياسة النقدية. فبعد أن كان بنك الجزائر يتدخل من خلال الأدوات المباشرة من اجل تغطية العجز على مستوى الجهاز البنكي إلى غاية سنة 2000، أصبح يتدخل من خلال الأدوات غير المباشرة لامتصاص فائض السيولة، حيث شكلت الودائع البنكية مصدرا هاما لارتفاع أحجام السيولة لدى البنوك، وأصبحت تشهد فائضا هيكليا مما استدعى استحداث آليات جديدة لامتصاصه. فقد اعتمد بنك الجزائر على أداة الاحتياطي الإجباري ، وبشكل كبير على أداة استرجاع السيولة وتسهيلة الودائع، ويرجع ذلك لمرونة الأداتين وسرعة استجابتهما للتغيرات التي تحصل على أحجام السيولة البنكية وامتصاص أكبر قدر من السيولة الفائضة على مستوى السوق النقدية. ولتفعيل دور البنوك في امتصاص السيولة وإدارتها بشكل فعال فانه يستوجب:

– على البنوك استغلال هذه الموارد النقدية المتاحة من خلال التوسع في منح التمويلات اللازمة للمستثمرين خاصة فيما يخص المشاريع الاستثمارية الإنتاجية في كل القطاعات والتي تخلق قيمة مضافة وتساهم في امتصاص البطالة، وهذا بالنظر إلى حاجة الاقتصاد الماسة لمثل هذه الاستثمارات.

– على البنوك احترام معايير الملاءة والسيولة الموضوعة من قبل بنك الجزائر والمتوافقة مع معايير بازل للأداء المصرفي واعتماد مبادئ الجودة في تعاملاتها مع العملاء من خلال تحسين منتجاتها وتحسين نتائجها، حيث يفترض بها أن تعمل على رفع أرباحها في ظل هذه الظروف المواتية ،فالهدف الأساسي لنشاط البنك هو تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والملاءة.

– ومن المهم العمل على توسيع السوق المالية وتفعيلها لأن هذا الأمر يساهم في توفير فرص لتوظيف فوائض السيولة البنكية خارج السوق النقدية .

قائمة المراجع

– اضاءات مالية ومصرفية نشرة توعوية: يصدرها معهد الدراسات المصرفية ،الكويت السلسة الخامسة .العدد 02، سبتمبر 2012. WWW.EDAAT.COM

– بلعزوز بن علي :محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.

– بلعزوز بن علي: دور القواعد الاحترازية في تفعيل الدور الرقابي لبنك الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية –العدد 01-،2009.

– رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة المستقبل ،العدد21، 2013.

– سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني : النقود والبنوك والمصارف المركزية –دار اليازوري العلمية ،عمان –الأردن . 2010 .

– سليمان ناصر: النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة الاقتصاد، .العدد00. ديسمبر 2006، الجزائر.

– سيرين سميح: السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة ،دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية ، رسالة ماجستير 2009.الجامعة الإسلامية ،كلية التجارة.

- ضياء مجيد الموسوي: اقتصاد النقود والبنوك ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية 2005.
- عادل احمد حشيش: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ،المبادئ الحاكمة لاقتصاد النقود والبنوك والائتمان ،دار الجامعة الجديدة، الازاريطة, سوريا2004 .
- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف:الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- محب خلة توفيق:الهندسة المالية، الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2011.
- محمد حسين الوادي: النقود والمصارف، دار المسيرة.عمان الأردن، الطبعة الاولى، 2010.
- و.أ.ج بن خالفة عبد الرحمان ،خبير اقتصادي ،مداخلة في مقال امتصاص فائض السيولة:بنك الجزائر يرفع نسبة الحد الأدنى المطلوب لاحتياطات البنوك 2013/05/05 ... sur le site : www.ennaharonline.com/ar/algeria-news.
- و.أ.ج.محافظ بنك الجزائر :الوضعية المالية الخارجية للجزائر تدعمت من خلال السداسي الأول 2012/10/30 على الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية.
-Instruction n°02-2013 du 23 avril 2013 relative au régime des réserves obligatoires.